المحاضرة السادسة عشر: فرض الحكم العسكري على الجزائر 1830-1870.

أولًا: التنظيم الإداري في الجزائري:

بعد احتلال الجزائر سنة 1830 بادر الجنرال بورمون بإنشاء لجنة حكومية لتسيير الشؤون الجزائرية لكن تم تسجيل فشلها وفي 16 أكتوبر 1830 قرر القائد الجديد للقوات الفرنسية الجنرال كلوزيل انشاء لجنة حكومية جديدة تكون متخصصة في مجالات معددة مثل العدالة والداخلية والمالية لكنها أيضا لم تحقق نتيجة، و هذا بعد التصرفات الارتجالية للقادة العسكريين في الجزائر، وفيما بعد إضطرت الحكومة الفرنسية إلى إصدار مرسوم ملكي يفصل المسائل العسكرية عن المسائل المدينة وبناء على هذا المرسوم فإنَّ إدارة الشؤون الجزائرية (التنظيم الإداري في الجزائر) تتم بالشكل التالي:

1- **القائد المدني:** هو المسؤول الأوّل عن القضايا المدنية والموظفين والمسائل المالية الخاصة بالجزائر كما اعتبر فيما بعد وسيطا بين الوزارات في فرنسا والقضايا التي تخصهم في الجزائر فيم تعيينه من طرف رئيس مجلس الوزراء والذي يعتبر قائده المباشر.

2- **القائد العسكري:** هو المسؤول عن جميع العمليات العسكرية يتمتع بسلطات واسعة في مجال المحافظة علا الأمن والأملاك الفرنسية في افريقيا .كما يدخل ضمن اختصاصاته قضايا الشرطة والقضايا ذات الطابع الأمني.

3- **مجلس الإدارة:** يتكون من رئيس وحدات الإحتلال في إفريقيا الذي يرأس المجلس ونائبه وهو المسؤول الإداري والمالي المدني زيادة عن هيئة الشخصيتين يوجد مسؤول البحرية الفرنسية والمسؤول العسكري للجيش ومن الجانب المدني يوجد مثل الجمارك والمسؤول عن أملاك الدولة على الرغم من وجود الطرف المدني في هذا التنظيم الاداري، إلَّا أنَّ العسكريين رفضوا السماح للمدنيين أن يتدخلوا في الشؤون الجزائرية .

إنَّ كثرة الشكايات من القادة العسكرية خدمة مصالحها و إبادة أبناء الجزائر و إصرارهم على عزل المدنية الفرنسية دفع الحكومة الفرنسية أن نشأ في 07 جويلية 1833 اللجنة الإفريقية التي تحقق في الموضوع و تقترح ما يلي[1]:

- دراسة الأوضاع بنزاهة و موضوعية؛
- ايجاد الحلول المناسبة للمشاكل الناتجة عن الاحتلال.

فقررت اللجنة أن تحتفظ فرنسا بالجزائر و أطلقت عليها اسم الممتلكات الفرنسية في إفريقيا، و بإختصار فإن التقرير الذي قدمته اللجنة في تاريخ 10-03-1834 اشتمل على اقتراحات ذات أبعاد خطيرة تتمثل في:

---

[1] نبيل بن حمزة، «المحاضرة الثالثة: فرض الحكم العسكري على الجزائر»، محاضرات في تاريخ الجزائر السياسي، ألقيت على طلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم سياسية، ص 08.

1- خلق منصب الحاكم العام في الجزائر و اعتباره مسئولا عن الشؤون المدنية و العسكرية.

أُحدث هذا المنصب بعد صدور قرار ضم الجزائر في 22 جويلية 1834، ويتم اختياره من بين كبار الضباط الذين سبق لهم العمل في الجزائر وحاربوا أهلها سنوات طويلة، مما أكسبهم خبرة واسعة عن عادات وتقاليد ولغة أهل البلاد. وله السلطة الكاملة في كل أمور الجزائر السياسية والاقتصادية والعسكرية؛ ألغي المنصب على عهد نابليون الثالث سنة 1858، وعوض بمنصب وزير الجزائر، النظام الإمبراطوري تراجع عن هذا القرار بإعادة منصب الحاكم العام[1].

2- إعطاء صلاحيات للحاكم العام بإدخال العناصر الجزائرية إلى مجلسه البلدي.

3- إنشاء مجالس بلدية في كل من الجزائر وهران عنابة.

ظهرت في بداية الوجود الفرنسي ما يسمى باللجان البلدية في المدن الكبرى ، لكن في سنة 1834 أنشئت البلديات في المدن الكبرى . وارتفع عددها من 47 في سنة 1856 ليصل 71 بلدية سنة 1863. و تقرر سنة 1866 أن يقوم الإمبراطور بتعيين رئيس البلدية ونوابه، في حين يقوم رئيس العمالة بتعيين بقية أعضاء المجلس البلدي لمدة خمسة سنوات. كان الفرنسيون ينتخبون ممثليهم في هذه المجالس، وقد عينت السلطات الاستعمارية بعض الجزائريين في هذه المجالس كمستشارين بلديين. وكانت مهمة هذه المجالس البلدية دراسة الميزانية والسهر على المرافق العامة وتنشيط الأسواق والمحافظة على الطرق ورعاية التعليم. في سنة 1868 ظهرت البلديات المختلطة في المناطق التي يسيطر عليها العسكريون، وكانت لها لجان تسيرها وهي تتألف من ضباط ومستشارين أوربيين ومسلمين ويهود.[2]

4- انشاء ميزانية خاصة بالجزائر.

5- تخفيض عدد أفراد الجيش إلى 21 الف جندي.

نستخلص مما تقدم أن الجزائر أصبحت تحكم بطريقة عسكرية[3] و هي خاضعة لوزارة الحرب الفرنسية ولا تنطبق عليها القوانين الفرنسية بصفة طبيعية و تحقيق لأهداف العسكريين الفرنسيين تقرر أن يستعين الحاكم العام بستة (06) شخصيات عسكرية و مدنية لإقامة إدارة قوية قادرة على التحكم في مجريات الأمور في الجزائر و إخضاع الجزائريين بالقوة إلى رغبات الغزاة الأوروبيين و في هذا الإطار قام الحاكم العام بتعيين:

- قائد للجيش لكي يساعده في الميدان العسكري.
- قائد للبحرية مسئول عن القوات الفرنسية في قطاعه.
- مسئول عن القضايا المالية و الادارية في الميدان العسكري.

---

[1] [د.ص.م]، « الادارة العسكرية والمدنية ابان الاستعمار الفرنسي»، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3EUAIOf بتاريخ: 2023/03/03.

[2] المرجع نفسه.

[3] غنية هاني، « المحور السادس: فرض الحكم العسكري الفرنسي 1830-1870»، محاضرات في تاريخ الجزائر السياسي، ألقيت على طلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم سياسية، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي-تبسة-)، 2022-2021، ص 20.

و في الحقيقة القائد العام ليس هو المسئول المباشر عن هؤلاء من الناحية العملية لأن وزارة الحرب الفرنسية هي التي كانت تأمرهم بما ينبغي عمله في كل خطة و لكن الحاكم العام يشرف بطريقة مباشرة بالتنسيق مع وزارة الحرب على المساعدين المدنيين.

المسؤول الإداري المالي: هو الشخص القوي في الجزائر بعد الحاكم العام حيث كان يتم- تعيينه في هذا المنصب يأتي من طرف الملك مع اقتراح وزير الحرب في فرنسا و يعتبر المحرك الرئيسي للإدارة الاستعمارية.

النائب العام: هو الشخص الذي يسيطر على القضاء والقضاة و قرر على أن يعمل على- دعم و تأييد المعمرين بمناصرة قضاياهم و الحصول على رضاهم.

المدير المالي: الذي كان يعتبر بمثابة وزير المالية، فكان يشرف على إعداد الميزانية- وجمع الضرائب و يتمتع بصلاحية الآمر بالصرف في الجزائر أما الهيئة التي تقوم عليها الإدارة الاستعمارية بالإضافة الى الحاكم العام و كبار الموظفين المساعدين له كانت تتمثل في **مجلس الإدار ة** الذي يمكن اعتباره السلطة العليا لاتخاذ القرارات الجماعية حيث كان بإمكان الحاكم العام توسيعه و تعيين أعضاء آخرين فيه، حيث يختص المجلس بدراسة قضايا الميزانية والجباية المالية في الميدان الجمركي و الأمن و العبادات و باختصار فإن مجلس الإدارة هو الذي كان يحدد سياسة فرنسا في الجزائر و يتخذ الإجراءات التي يراها أعضاؤه ملائمة لمصلحة المعمرين الفرنسيين في الجزائر بالاستناد إلى وزارة الحرب الفرنسية.

وفيما يلي الشكل 1: الذي يبرز التقسيم العسكري بالجزائر:

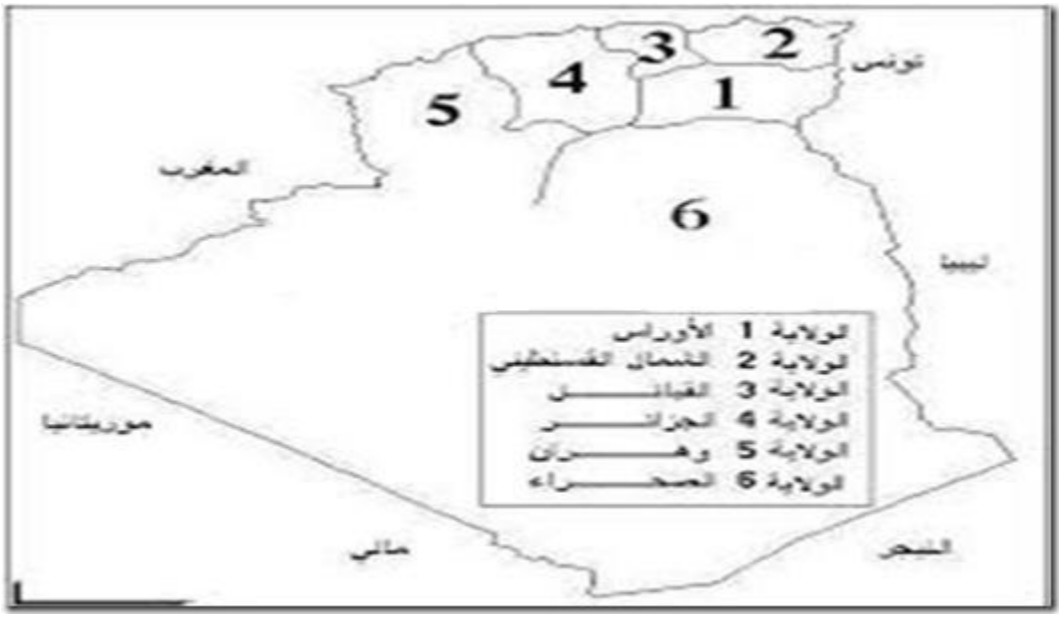

التقسيم العسكري للجزائر

إنّ الشيء الذي تجدر الاشارة اليه عند دراسة السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، هو أنه بعد قدوم الفرنسيين إلى الجزائر قدموا أنفسهم على أساس أنهم محرِّرون وليسوا مستعمرين، ففي بيان باللغة العربية وزعه **عملاء** عشية النزول بالجزائر ادعى الفرنسيون بأن حركتهم كانت تستهدف القضاء على الداي الطاغية(الداي حسين) وأن كل الممتلكات وقضايا الأسرة والبلاد ستبقى في يد الجزائريين، بما فيها المساجد وأماكن العبادة ستحترم بصفة نافذة وأن الفرنسيين سيحررون الجزائر من الطغيان التركي، ثم أمضى الداي حسين من جهة **والكونت دوبرمون** القائد الأعلى للجيش الفرنسي على معاهدة تاريخية تعرف بـــ: **اتفاق الجزائر** تضمنت المادة الخامسة منها ما يلي[1]:

- حرية ممارسة الدين الاسلامي.
- ضمان الحرية لجميع الطبقات والأديان.
- احترام كامل للمرأة الجزائرية.
- احترام التقاليد.

أما المادة الثانية من الاتفاق فنصت على ما يلي:

- احترام التقاليد الجزائرية؛
- احترام المساجد، بحيث لا يسمح للجنود الفرنسيين بدخولها.

بمجرد أن وطئت أقدام المحتل الفرنسي أرض الجزائر وجدوا أنفسهم وجهاً لوجه أمام شعب أعزل يختلف اختلافاً جذرياً عنهم، في اللغة والدين والتاريخ والعادات والتقاليد ومستوى التقدم الحضاري، وهكذا بدأ الحكم بطريقة مباشرة نظرًا لانعدام الحل مع الاستيطان، وكانت النتيجة أن عمت البلاد الفوضى و الاضطرابات التي اتخذت نوعاً من المقاومة العسكرية المسلحة، التي عمت كثيرًا من المناطق الجزائرية، أشهرها و أعنفها مقاومة الأمير عبد القادر ابن محمد الهاشمي بالغرب الجزائري، ومقاومة الحاج أحمد باي الكرغلي بالشرق الجزائري، ومقاومة الشيخ بوعمامة بالجنوب الغربي، ومقاومة الحاج محمد المقراني بوسط البلاد....الخ.

[1] عبد المالك زغبة، مرجع سابق، ص 23.